

"دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي" ريان سواكر

دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي

An Analytical Study Of The Decline In Purchasing Power In Algeria During The Application Of Unconventional Financing



سواكر ريان *SOUAKER Rayene*

جامعة بسكرة، الجزائر، rayene.souaker@univ-biskra.dz

مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تاريخ الإرسال: 2023/02/09 تاريخ القبول: 2023/04/17 تاريخ النشر: 2023/07/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر بشكل عام وبشكل خاص تداعيات اللجوء إلى سياسة نقدية غير تقليدية في إطار القانون 17-10 على القدرة الشرائية عن طريق إبراز العلاقة بينهما حيث يستند هذا التحليل على التغيرات في السياسة الاقتصادية الكلية من خلال مجموعة البيانات التي تخص الفترة قبل وبعد تبني التمويل غير التقليدي والمحددة من 2010 إلى 2021. وقد توصلت الدراسة إلى أن انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر يرجع إلى مجموعة من الأسباب إذ لا يمكن الجزم أن الكتلة النقدية المتزايدة في الاقتصاد هي المسبب والمؤثر الوحيد لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر وأن ذلك يعود إلى مجموعة مركبة من المسببات ولكل تأثيره والتي أساسها كان تراجع عائدات البترول .

الكلمات المفتاحية: كتلة النقدية؛ التضخم؛ الرقم القياسي للأسعار؛ البنك المركزي؛ السياسة النقدية.

Abstract:

This study aims to analyze the decrease in purchasing power in Algeria in general and in particular the decrease after resorting to a non-traditional monetary policy under Law 10-17 by highlighting the relationship between them, This analysis is based on changes in macroeconomic policy through the data set for the period before and after the adoption of non-traditional financing specified from 2010 to 2021. The study concluded that the decline in purchasing power in Algeria was due a range of reasons, So Can not Say for sur that the growing money supply in the economy is the only cause of this decrease but because of a combination of causes explained in the details of the study the main of it was petroleum revenues decrease.

Keywords: Money supply; Inflation; CPI; Central Bank; Monetary Policy.

* المؤلف المرسل: ريان سواكر، rayene.souaker@univ-biskra.dz

مقدمة:

تعد السياسة النقدية احد أهم ركائز السياسة الاقتصادية الكلية التي من خلالها تستطيع السلطة النقدية التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية وتوجيهها بما يتماشى مع الأهداف المسطرة من خلال مختلف الأدوات النقدية التي يتحكم فيها البنك المركزي، والتمويل غير التقليدي احد تلك الإجراءات والأدوات التي يلجا لها خاصة في الظروف الاستثنائية والأزمات الموازية مع فشل الأدوات التقليدية وفقدان التأثير المراد إحداثه من خلالها.

مع ذكر تطبيق هذه الإجراءات الغير التقليدية بزيادة الكتلة النقدية يجعلنا نربطها بالزيادة في التضخم وارتفاع معدلاته والتي أوردتها وبررتها النظريات الاقتصادية، الجزائر إحدى الدول التي اتجهت إلى تطبيق أدوات السياسة النقدية غير التقليدية تحت مسمى التمويل غير التقليدي وذلك استثنائيا بعد تراجع أسعار النفط والتي أثرت بشكل كبير على خططها وبرامجها التنموية و أحدثت عجز في الموازنة العامة للدولة إذ أن تطبيق هذا الإجراء النقدي له العديد من التداعيات حول تأثيره خاصة على القدرة الشرائية وهو ما يؤدي بنا إلى الخوض في حلقة تبدأ بزيادة في الكتلة النقدية وتنتقل إلى ارتفاع في التضخم مما يؤدي إلى ارتفاع في مستويات الأسعار كل هذه الاختلالات تؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية ومستوى معيشة المواطن وهو الموضوع الذي كان ولا يزال في مقدمة اهتمامات وانشغالات الحكومة في برامجها الداعمة خصوصا بعد الانخفاض الكبير الذي تشهده مؤخرا والذي اتركثيرا على نمط حياة المواطن الجزائري وعلى مدى قدرته على مواجهة التغير فيه.

اشكالية الدراسة:

في ظل اللجوء إلى تطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر كسياسة نقدية استثنائية وغير اعتيادية فقد تضاربت الآراء حول آثار وانعكاسات وتداعيات تلك السياسة وما إذا كانت الأنسب للخروج من حالة عدم التوازن التي مرت بها الجزائر خصوصا لارتباطها بالزيادة في التضخم والذي من شأنه زيادة عبئ التكلفة على المواطن وعليه نطرح الإشكالية التالية:

ما هي تداعيات تطبيق التمويل غير التقليدي على القدرة الشرائية في الجزائر؟

لإجابة على الإشكالية المطروحة ندرج الفرضية التالية:

ساهم تطبيق التمويل غير التقليدي في انخفاض القدرة الشرائية لارتباطه بالزيادة في الكتلة النقدية والذي يساهم بشكل مباشر في الزيادة في أسعار السلع خاصة الاستهلاكية وذلك ضمن مجموعة واسعة من المؤثرات والمسببات المساهمة في انخفاضها.

أهمية الدراسة:

يعتبر تحليل مسببات انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر من أهم المواضيع خصوصا مؤخرا وذلك مع الدينامكية الكبيرة والتسارع في الأحداث الاقتصادية وخاصة بعد تشريع اللجوء إلى سياسة التمويل غير تقليدي وتنبع أهمية الدراسة من كونها تحلل الارتباط بين تطبيق هذه السياسة والقدرة الشرائية في الجزائر

"دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي" ريان سواكر

وتداعياتها وانعكاساتها بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المسببات والتي انعكست وأثرت وأسهمت في هذا الانخفاض والذي يعطي صورة واضحة عن الأوضاع.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد المفاهيم النظرية الخاصة بالتمويل غير التقليدي والقدرة الشرائية .
- تحليل العلاقة بين التمويل غير تقليدي وانخفاض القدرة الشرائية.
- البحث والتحليل في تداعيات تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي على انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر .

المنهجية:

من اجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بجوانب الموضوع والتطرق إلى مختلف المفاهيم والجوانب النظرية الخاصة بكل من التمويل الغير التقليدي والقدرة الشرائية إلى جانب تحليل انخفاض القدرة الشرائية في ظل تطبيق هذه السياسة وقبل تطبيقها بالاعتماد على بعض الإحصائيات من تقارير بنك الجزائر والبنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات خلال الفترة 2010-2021.

هيكل الدراسة :

- تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور حيث يتناول المحور الأول الإطار النظري للسياسة النقدية غير التقليدية بما في ذلك التمويل غير تقليدي.
 - المحور الثاني يتطرق الجانب النظري للقدرة الشرائية وعلاقتها بالتمويل غير التقليدي مع الاستشهاد بالتجربة الفنزولية .
 - المحور الثالث يحلل تداعيات تطبيق التمويل غير التقليدي على انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر.
- أولا: الإطار النظري للسياسة النقدية من جانب التمويل غير التقليدي
1. مفهوم السياسة النقدية :

يوجد العديد من المفاهيم الخاصة بالسياسة النقدية إلا أنها تصب في نفس المنحى حيث تعتبر من أهم ركائز السياسة الاقتصادية الكلية التي تعمل جنبا إلى جنب مع السياسة المالية.

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات والقرارات التي تقوم بها السلطة النقدية بهدف توجيه النظام النقدي من خلال التأثير على المتغيرات النقدية من اجل تحقيق أهداف السلطة النقدية بما يتوافق مع السياسة الاقتصادية وأهدافها (مفتاح 2005، ص. ص. 98-99).

أي أن أي قرار أو إجراء نقدي وجوبا يكون صادر عن سلطته المختصة (السلطة النقدية) والتي تكون عادة هي البنك المركزي.

"دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي" ريان سواكر

- القرارات الصادرة تأتي من اجل تحقيق أهداف مسطرة وهذا بما يتوافق مع الأوضاع الاقتصادية إما كحلول للمشاكل أو الظواهر التي تواجهها الوحدات الاقتصادية أو كتعديلات من اجل تفادي الوقوع في الأزمات.
- تتحقق الإجراءات والقرارات النقدية من خلال مختلف الأدوات المستعملة والتي تعتبر أساس التطبيق العملي والفعلي لعمل السلطة النقدية والتي تتجسد في الأدوات التقليدية (السياسة النقدية التقليدية) وتتضمن أدوات كمية ونوعية وأدوات غير تقليدية (السياسة النقدية غير التقليدية).

2. السياسة النقدية غير التقليدية :

تعتبر السياسة النقدية غير التقليدية مجموعة من الاجراءات التي تعتمد على طرق تمويل غير تقليدية والتي يتم تنفيذها واللجوء إليها في ظروف خاصة واستثنائية خاصة بعد فشل الطرق التقليدية.

ندرج أهم الأدوات والطرق والأساليب التي تعتمد عليها السياسة النقدية غير التقليدية كالتالي :

أ. التمويل غير التقليدي :

التمويل غير التقليدي أداة من أدوات السياسة النقدية غير التقليدية التي من خلالها يقوم البنك المركزي بشراء البنك المركزي أوراق مالية تعود للبنوك التجارية والمؤسسات المالية، وكذلك سندات الخزينة العمومية وذلك بهدف تعزيز احتياطات البنوك وزيادة السيولة (طوبوب وبن عبيد 2022، ص. 84).

ب. التيسير الكمي:

التيسير الكمي أداة غير تقليدية للسياسة النقدية يتولى تنفيذها البنك المركزي من خلال رفع وتخفيض القيود المفروضة على الكميات المصدرة من النقود واستخدام هذه الأخيرة في شراء أوراق السندات الحكومية لتضاف إلى محفظة الأصول التي يمتلكها فيرتفع جانب الأصول في ميزانية البنك المركزي وتسجل النقود المصدرة في جانب الالتزامات (بوجلالة وكمال، 2019، ص. 249).

3.. شروط تطبيق السياسة النقدية غير التقليدية

يعود تطبيق واعتماد أدوات السياسة النقدية غير التقليدية إلى سبب رئيسي وهو فشل أدوات السياسة النقدية التقليدية في إدارة أي أزمة تواجه اقتصاد ما أو أي مظاهر اختلال في مؤشرات السياسة الاقتصادية الكلية إلا أن تطبيقها يخضع لشروط وجانب تنظيمي معين حسب درجة هذا الاختلال وخصوصا أن الأمر يتعلق بضغط للكتلة النقدية في الاقتصاد والذي من شأنه أن ينبه على أن هذا الإجراء يضبط حسب المعطيات الاقتصادية لتفادي الدخول في حالة أخرى من عدم التوازن الاقتصادي بسبب زيادة الكتلة والتي اعتبرتها النظريات الاقتصادية أنها أهم أسباب زيادة الضغوط التضخمية ومن أهم تلك الشروط نذكر ما يلي :

أ. انخفاض في معدلات التضخم :

يشترط أن يكون معدل التضخم منخفض على اعتبار أن الكتلة النقدية التي سيتم طرحها ليس لها مقابلات لدى البنوك المركزية، وبالتالي فهي تشكل تضخم فمن خلال هذه السياسة يمكن للتوسع النقدي أن يؤثر على التضخم المستهدف والإنفاق . وهذا ما يتمشى مع الهدف الأساسي لسياسة التمويل غير التقليدي بما

"دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي" ريان سواكر

فما التيسير الكمي و التي تستهدف معدل تضخم في حدود 2% عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود حيث يتجلى ذلك في تجربة العديد من الدول كاليابان عندما قام البنك المركزي الياباني (BOJ) بعمليات الشراء للأصول المالية من اجل مكافحة الركود والوصول إلى التضخم المستهدف 2% وذلك على عدة مرات.

ب. ضخ الكتلة النقدية لتنشيط الاقتصاد :

يشترط أن تكون الكتلة النقدية موجهة للأعوان الاقتصاديين، لإعادة تنشيط الاقتصاد وإعادة إنعاش العملية الإنتاجية، وفي مقابل هذا لابد من مراعاة التناسب بين التمويل غير التقليدي ودرجة التفكك والاضطراب المراد إصلاحه من عجز في الأسواق (بن لخضر واينال، 2020، ص. 326).

ينادي فريدمان في مقولته الشهيرة " إنزال المال بالطائرات " كتعبير عن أن تطبيق سياسة نقدية غير تقليدية كالتمويل غير التقليدي والتيسير الكمي بحيث أن طبع النقود ضروري من اجل استعادة الرواج في النشاط الاقتصادي، إلا أنه يشير إلى أن هناك ضوابط يجب أن تكون مصاحبة لها والعديد من الإجراءات الضرورية والتي تكون كفيلة بزيادة سرعة تداول النقود والخروج من الانكماش (هاني، بوشريط، والهروشي، 2018، ص.ص. 9-10).

ج. تطبيق معدلات فائدة منخفضة :

عندما يقوم البنك المركزي بشراء الأصول المالية وسندات الخزينة فان أسعار الفائدة تنخفض أكثر وبالتالي يكون هناك تشجيع أكثر على الاستثمار خاصة الشركات وذلك بالحصول على القروض والتي يمكن لها أن تحفز النشاط الاقتصادي وهذا ما يتماشى مع أهداف اللجوء إلى هذا النوع من الأدوات الغير تقليدية والذي يتوافق تماما مع التحفيز المراد إحداثه في حالة الانكماش في الاقتصاد (Jackson & Benjamin, 2022) حيث يتم تقديم تسهيلات في عملية منح الائتمان عند معدلات فائدة منخفضة وقد تقترب من الصفر.

ثانيا: القدرة الشرائية

1. مفهوم القدرة الشرائية:

تعرف القدرة الشرائية (Power Purchasing) بأنها كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها باستخدام وحدة نقدية واحدة، وترتبط القوة الشرائية بسعر صرف العملة، فتنخفض بانخفاض قيمة تلك العملة ترتفع بارتفاع قيمتها حيث تعد تغيرات أسعار صرف العملة واحدة من عوامل التضخم أو الانكماش الاقتصادي من خلال تأثيرها المباشر على محركات الاقتصاد من إنتاج واستهلاك (العقون 2021، ص. 98).

2. قياس القدرة الشرائية :

بما أن القدرة الشرائية تعبر عن كمية السلع الممكن شراؤها من دخل الأفراد فانه يتضح أنها تتعلق بعملية الاستهلاك وتكلفة ذلك وكذلك تتعلق بدخل الأفراد والذي يتعلق بنصيبهم من الناتج المحلي الإجمالي إذن يتم قياسها من خلال :

أ. الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI :

مؤشر من خلاله يتم قياس تكلفة سلة ثابتة من السلع الاستهلاكية بحيث يكون الوزن المحدد لكل سلعة هو حصتها من إنفاق المستهلكين أي سعر شرائها في فترة محددة حيث يعتبر مقياس التضخم الأوسع انتشارا (سامويلسون ونوردهاوس، 2006، ص.ص. 609-771).

يعتبر من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تقيس تغيرات الأسعار التي يشترها المستهلك في فترات مختلفة لذلك فهو يعبر عن القوة الشرائية للعملة، ويوضح اتجاهات التضخم ويستنبط به السعر الثابت في الحسابات الاقتصادية القومية (بن ختو، 2016، ص.ص. 102-103). بالإضافة إلى هذا فهو يعتبر من أكثر المؤشرات المستخدمة في رصد التضخم في الأسعار.

تناسب القدرة الشرائية للعملة المستخدمة في السوق عكسيا مع التغير في مؤشر أسعار المستهلك CPI وهو مؤشر الذي يقيس تكاليف المعيشة، مما يعين أنه إذا ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين، فإن القدرة الشرائية لنفس الأموال تنخفض، والعكس صحيح (العقون، 2021، ص. 99).

ب. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

الناتج المحلي الإجمالي: يعبر الناتج المحلي عن القيمة السوقية السلع النهائية والخدمات المنتجة داخل بلد معين وفي مقابل هذا يشترط أن يكون إنتاجا محليا وهذا خلال فترة زمنية معينة والذي يؤخذ بعين الاعتبار عدد السكان، وهو مؤشر يعبر عن المستوى المعيشي داخل البلد في شكله نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (طلبواي ودلنده 2017، ص. 144).

اتخذ الاقتصاديون من نصيب الفرد من الدخل مؤشرا هاما لقياس مستوى رفاهية ومعيشة الشعوب، ومعيارا للترقية بن الدول الغنية والدول الفقيرة، حيث يعبر عنه بأنه ذلك المستوى من الدخل الذي يضمن للفرد الحد الأدنى من ضروريات الحياة إذ تعتبر الدول النامية اضعف من الدول المتقدمة من هذه الناحية وهو ما يزيد من حجم الفجوة ومستوى المعيشي بينهم (مزارشي 2018، ص. 110).

3. العلاقة بين انخفاض القدرة والتمويل غير التقليدي :

تنضح العلاقة بين انخفاض القدرة الشرائية والتمويل غير التقليدي باعتباره احد أهم الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية بسبب الضغوط التضخمية التي يخلقها في الاقتصاد الناتجة عن الكتلة النقدية المطبوعة والتي ليس لها مقابلات خاصة ما إذا تم توجيهها في الاتجاه الخاطئ بحيث لا تحقق قيمة مضافة في الاقتصاد وبمعنى آخر لا يتم توجيهها لتنشيط الاقتصاد وبالتالي فإنها سترفع من نسب التضخم وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والذي ينتج عنه انخفاض في القدرة الشرائية .

في هذا السياق أثبتت تجربة فنزويلا عندما طبقت سياسة نقدية غير تقليدية مدى خطر وسلبات التمويل غير التقليدي في الدول النامية الربيعية التي يمثل النفط فيها 90% من الصادرات أين لجأت إلى تطبيق سياسة نقدية غير تقليدية في ظل تراجع مداخنها البترولية وغياب بدائل إنتاجية. كذلك بعد انهيار عائدات الصادرات على خلفية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في 2008 بفقدان أسعار النفط لثالث أرباع قيمتها في أشهر قليلة فقط لتبلغ 8.27 مليار دولار سنة 2015 بعدما سجلت 71.7 مليار دولار سنة 2014 ، وهذا ما جعل من العجز العام في ارتفاع بشكل قابلته تفاقم كبير في عدم قدرة الدولة على التقليل من إنفاقها. الأمر الذي دفعها لطباعة النقود من أجل تغطية عجز الدولة (محسن وبركة، 2021، ص. 37).

"دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي" ريان سواكر

وقد بلغ المعروض النقدي من العملة الفنزويلية 15.9 تريليون بوليفار في ماي 2017 مقابل 0.2 تريليون بوليفار سنة 2010 وهذا ما انعكس على معدلات التضخم التي ارتفعت بشكل مفرط حيث توقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع معدل التضخم في "فنزويلا" إلى 720% خلال سنة 2017 (النحاس، 2017).

كنتيجة حتمية فان القدرة الشرائية في فنزويلا أصبحت في مستويات جد متدنية حيث أظهرت دراسة أن 94.5% من الأسر تعيش تحت خط الفقر (1.9 دولار في اليوم)، وأن ثلاثة أرباع الفنزويليين يعيشون في فقر مدقع بسبب الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة التي تتخبط فيها بلادهم، ووفقاً للمسح الوطني للظروف الحياتية فإن 76.6% من الأسر تعيش في فقر مدقع، أي أن مداخيلها لا تسمح لها بتغطية احتياجاتها الغذائية. ووفقاً للدراسة فإنه في 2019 - 2020 بلغت نسبة الفقر المدقع في البلاد 67.7%، في حين بلغت نسبة الفقر 91.5% (الشرق الاوسط، 2021).

ثالثاً: تداعيات التمويل غير تقليدي على القدرة الشرائية في الجزائر

1.1 الإطار التشريعي للتمويل غير التقليدي في الجزائر :

لقد اعتمدت الجزائر تغيراً استثنائياً في سياستها النقدية من خلال سياسة التمويل غير التقليدي لأول مرة وذلك من خلال إجراء تعديلي في قانون النقد والقرض والذي غير مسار سياسة البنك المركزي التي كانت تتبعها والتي برزت بشكل أوضح بداية من قانون النقد والقرض 10/90 الذي فصل الدائرة النقدية عن الدائرة المالية وأعطى للبنك المركزي الاستقلالية في إدارة سياسته النقدية إلا انه تم إدخال بعض التعديلات الاستثنائية من خلال القانون المعدل والمتمم للأمر 11-03 على النحو التالي :

تم تعديل المادة 45 لتصبح 45 مكرر والتي تنص على أن : "بغض النظر عن كل حكم مخالف يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ، ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشر عن الخزينة للسندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من اجل المساهمة على وجه الخصوص في :

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة .
- تمويل الدين العمومي الداخلي .
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار .
- تنفيذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية التي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى :
- توازنات خزينة الدولة .
- توازن ميزان المدفوعات .

تحدد آلية متابعة تنفيذ سياسة هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم "

من خلال كل ما سبق يتضح أن سياسة التمويل غير تقليدي في الجزائر هي سياسة نقدية غير تقليدية مبنية على التوسع في العرض النقدي لمدة محددة من اجل تمويل عجز الخزينة العمومية وذلك عن

"دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي" ريان سواكر

طريق الشراء المباشر لسندات الخزينة وذلك بشكل استثنائي بناء على تجسيد التعديل الذي يفعل القانون 10-17 .

بات من استطاعت الخزينة فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف للائتمان وبشروط أكثر يسرا، وبهذا الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي جديد وغير تقليدي (العشي وصديقي، 2018، ص. 262).

2. أسباب اللجوء إلى سياسة التمويل غير التقليدي :

تعود أسباب اللجوء إلى التمويل غير التقليدي إلى سببين رئيسين حيث كان السبب الثاني كنتيجة

للأول

السبب الأول : تراجع أسعار النفط في السوق العالمي.

السبب الثاني : تمويل عجز الموازنة.

تم اللجوء رسميا إلى اعتماد سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر إلى سبب رئيسي وهو انخفاض أسعار البترول جراء الصدمة البترولية والتي بدأت من النصف الثاني سنة 2014 على إثرها حدث فائض في الإنتاج العالمي للنفط قابله انكماش في الطلب عليه مع بقاء الكمية المنتجة منه نفسها وإصرار الدول المصدرة له الثبات على ذلك بالإضافة إلى النمو الكبير في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط الصخري . والجزائر إحدى دول منظمة الأوبك (OPEC) المصدرة للنفط والتي تأثرت بشكل كبير اثر هذا الانخفاض لاعتمادها الكبير على عوائد المحروقات وتبعية اقتصادها لهذا القطاع حيث تمثل نسبة 95% من إجمالي صادراتها حيث شكلت الجباية البترولية تراجعا كبيرا كنتيجة لهذه الأزمة والتي تعتبر المصدر الأساسي تمويل إيرادات الموازنة العامة .

الجدول 01: أسعار البترول من سنة 2010 إلى 2017

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السعر	80.15	112.94	111.49	109.38	99.68	52.49	44.28	54.08

المصدر : التقارير السنوية 2016-2020 منظمة أوبك

الوحدة: دولار

من خلال الجدول نلاحظ أن أسعار النفط التي تمثل أهم مورد للعملة الصعبة في الجزائر انخفضت بشكل كبير بعد سنة 2014 حيث يقدر هذا الانخفاض حوالي نسبة 47% وذلك بانتقالها من 111.49 دولار إلى 44.28 دولار أي بانخفاض كبير بأكثر من نصف سنة 2012 مما خلق عجز في الموازنة العامة وهو ما جعل صناع القرار اللجوء إلى سياسة التمويل غير التقليدي كملاذ لتقليص العجز والاستمرار في تمويل المشاريع التنموية الضرورية مع تأكل احتياطي الصرف الأجنبي وذلك أن الجزائر تعتمد بشكل كلي على عوائده في تمويل الموازنة والمشاريع الاستثمارية وهذا الذي خلق الفجوة بين السعر المرجعي والتقديري المعتمد في ميزانية سنة 2016 والسعر الحقيقي الذي أصبحت عليه أسعار البترول جراء الانخفاض الذي حدث.

الجدول 2: الرصيد الإجمالي للميزانية في الجزائر 2010 إلى 2017

"دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي" ريان سواكر

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الرصيد	-133,2	-168,6	-710,9	-143,7	-1 375,3	-2 621,7	-2 387,2	-1 662,2

المصدر: التقارير السنوية 2015-2018 بنك الجزائر
الوحدة: مليار دج

يمكن للخرينة العمومية بموجب التعديل للمادة 45 الاقتراض مباشرة من بنك الجزائر قصد تغطية عجز الميزانية العامة بعد الخروج بنص التعديل كإجراء استثنائي وذلك أن الميزانية كانت موضوعة على أساس التوقع الاقتصادي لعوائد النفط لكن حدث العكس بالإضافة إلى هذا فالجزائر كمعظم الدول النامية التي تعاني من مشكلة تزايد النفقات العامة التي جعلت من العجز ينمو بشكل كبير بين سنتي 2010 و2015 خاصة وهذا ما يوضحه الجدول السابق لرصيد الموازنة الذي تطور في الاتجاه السالب بعجز وصل سنة 2015 و 2016 إلى

2 621,7- مليار دينار و 2 387,2- مليار دينار على التوالي.

3. تحليل تداعيات التمويل غير التقليدي على القدرة الشرائية في الجزائر

أ. من جانب الكتلة النقدية :

إن إتباع الجزائر لسياسة التمويل غير التقليدي من القضايا التي أثارها الكثير من التساؤلات حول آثار تطبيقها خصوصا في حالة الاقتصاد الجزائري والظروف التي يمر بها والتقلبات الكبيرة بسبب انه مرهون بالتغير في أسعار النفط كل ذلك يعود في الأخير على مستوى المعيشة في الجزائر ومدى القدرة على المحافظة على القدرة الشرائية .

الصدمة النفطية في سنة 2014 كانت السبب المباشر في تدهور أسعار صرف الدينار أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للسلع المستوردة وارتفاع تكاليفها ومقابلاتها بالدولار حيث جعل السلطة النقدية تقرر اللجوء إلى التمويل غير تقليدي كحالة استثنائية عما سبقها من تخفيض لقيمة العملة من أجل تعويض الفروق وتغطية العجز الموازي عن طريق طبع النقود والتي ارتبطت على المستوى النظري بالزيادة في معدلات التضخم .

حيث لجأ بنك الجزائر بموجب تطبيق قرار اعتماد سياسة نقدية توسعية في إطار ما يسمى بالتمويل غير تقليدي إلى طبع كمية من النقود خصصت لتمويل برنامج الاستثمار المتعلقة بالصندوق الوطني للاستثمار FNI والذي يضم مشاريع عدل للسكن AADL كذلك بعض المبالغ المخصصة لسداد الدين العام الصندوق الوطني للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNR / CNAS .

قسمت كالتالي (ايت بن اعمر، 2021، ص. 291):

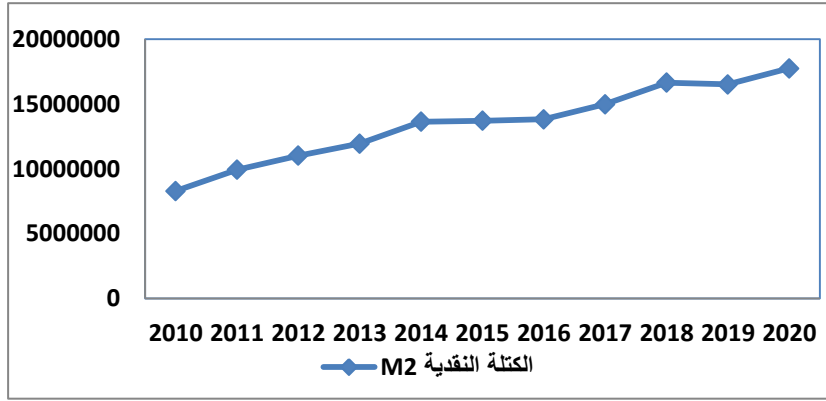
- 2470 مليار دج، خصص لتمويل عجز الميزانية لسنتي 2017 و2018 وجزء من سنة 2019
- 1813 مليار دج، خصص لتسديد الدين العام اتجاه المؤسسات العمومية سوناطراك وسونلغاز وتمويل القرض السندي للنمو.

"دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي" ريان سواكر

- 500 مليار دج خصص للصندوق الوطني للتقاعد لتمويل دينه اتجاه صندوق الضمان الاجتماعي.
- 1773,2 مليار دج خصص للصندوق الوطني للاستثمار لتمويل برنامج AADL وعجز الصندوق الوطني للتقاعد والمشاريع المهيكلية.

من خلال الشكل التالي الذي يبين تطور الكتلة النقدية منذ سنة 2010 نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة وبقيم متفاوتة ومتزايدة حيث وصف بنك الجزائر هذا الارتفاع في الكتلة النقدية بالمعتدل نسبيا سنتي 2017 و2018 وأنه رغم التسارع في التضخم سنتي 2015 و2016 إلا أن الكتلة النقدية M2 غير مترافقة معه لأنها ارتفعت بنسبة 0,13٪ و0,79٪ (بنك الجزائر، 2018، ص. 145).

الشكل 01: تطور الكتلة النقدية في الجزائر بين 2010 و2020



المصدر: التقارير السنوية 2015-2018 بنك الجزائر

الوحدة: مليار دج

وقد صرح محمد لوكال أنه من أصل 6556,2 مليار دولار التي رصدتها الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر إلى غاية جانفي 2019 في إطار التمويل غير التقليدي فان الرصيد المتبقي للاستهلاك قبل نهاية سنة 2019 يقدر بـ 610,7 مليار دج (وكالة الانباء الجزائرية، 2020).

ب. من جانب مؤشر أسعار المستهلكين ومعدلات التضخم:

لقد استمر مؤشر أسعار المستهلكين في التزايد في آخر 10 سنوات حيث ارتفع من 134,8 سنة 2016 إلى 151 سنة 2019 وهذا ما يدل على أن الأسعار في الجزائر في ارتفاع مستمر وان سلة المشتريات التي بناء عليها يتم تقدير هذا المؤشر ارتفعت أسعارها في مجملها والذي يثبت أن إنفاق العائلات في الجزائر ارتفع بقدر كبير على السلع خاصة الاستهلاكية بالرغم من سياسة الدعم التي تتبعها الدولة.

الجدول 03: تطور مؤشر أسعار المستهلك CPI من 2010-2021

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
CPI	100	104,5	113,8	117,5	120,9	126,7	134,8	142,4	148,5	151,4	155	166,2

"دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي" ريان سواكر

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يعتبر التضخم من المؤشرات التي تؤثر على القدرة الشرائية إلا أن ارتفاع التضخم سنة 2016 ووصوله إلى 6.4% لم يكن مؤشرا يمنع من تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي حسب السلطة النقدية في الجزائر وهذا ما أدى إلى التخوف من زيادة الضغوط التضخمية والوقوع في سيناريوهات التجزئة الفزولية بسبب زيادة العرض النقدي وبالتالي ضعف القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار كانت إحدى الفرضيات التي تصور خطورة اللجوء إلى هذا النوع من السياسات في ظل ارتفاع نسب التضخم ومؤشرات أسعار المستهلكين التي وصلت في سنة 2017 إلى 142.4.

الجدول 04: قيم التضخم في الجزائر من 2010 إلى 2021

السنة	20	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التضخم	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6	4.3	2	2.4	7.2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

فقد شكلت قيم التضخم التي مر بها الاقتصاد الجزائري مؤخرا قيما متذبذبة من سنة إلى أخرى حيث سجلت أكبر قيمة سنة 2012 والتي بلغت 8,9 تليها سنة 2016 حيث سجلت ما قيمته 6,4 واستمرت هذه التذبذبات بين ارتفاع وانخفاض إلا أن من الملاحظ أن سنتي 2017 و2018 و2019 على التوالي سجل التضخم قيم منخفضة خاصة سنة 2018 حيث سجل أدنى قيمة له في آخر عشر سنوات بالرغم من تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي والتي ترتبط بشكل مباشر بالتوسع النقدي الذي يعد أبرز أسباب ارتفاع التضخم.

وفي هذا السياق لا بد الإشارة إلى أن هناك صعوبة في التنبؤ بنتائج التمويل غير التقليدي من خلال توقعات التضخم، وهذا يعود للعديد من الأسباب:

السبب الأول: التضخم في الجزائر يؤثر عليه العديد من المحددات على غرار المحددات الكلاسيكية المعروفة منها نقائص في ضبط الأسواق، وتسجيل وضعيات مهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية، وهذا جاء حسب التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2018 وأن توقعات التضخم الغير معتدلة راجعة لصنع السوق هي السبب الرئيسي في ذلك وليس الزيادة في الكتلة النقدية (بنك الجزائر، 2018، ص. 145).

السبب الثاني: سلوك الأعوان الاقتصاديين اتجاه التداول النقدي

حيث حسب تقديرات بنك الجزائر يقدر حجم الاكتناز النقدي حوالي 2000 مليار دج، و4780 مليار دج يتم تداولها في السوق الموازية في 2017، هذه القيم تعتبر موارد خارج القنوات المصرفية لها دلالات عديدة من الناحية الاقتصادية (العشي وصدقي، 2018، ص. 262).

حسب تقديرات محلي الشأن المالي الجزائري، فإن القدر الشرائية ستتأثر وبشكل كبير مما يزيد من خطورة الوضع ونتائج تفاعل هذه السياسة مع مختلف المتغيرات لارتباط سياسة التمويل غير التقليدي على المستوى النظري بالارتفاع السريع في معدلات التضخم كنتيجة للزيادة في الكتلة النقدية. بالإضافة إلى أن بعض

"دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي" ريان سواكر

المحللين يشككون في صحة الأرقام بسبب طريقة حساب معدل التضخم في الأسعار وذلك بإدخال سلع مدعمة في عينة الحساب وكذلك قدم سنة الأساس (ناصر، 2020، ص. 125).

4. جوانب أخرى لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر

لا يمكن القول أن السبب المباشر والأساسي في تدني القدرة الشرائية في الجزائر هو تطبيق سياسة نقدية توسعية غير تقليدية لأن السبب أعمق من هذا ومتشعب ومتصل بالعديد من المتغيرات المحلية والعالمية بالإضافة إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري وما يعانيه من مشاكل هيكلية والتي تفتقد لأهم المقومات التي تستطيع من خلالها مواجهة مختلف التغيرات والتحديات.

نذكر بعض الجوانب كالآتي:

أ. من جانب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من الدلالات على مستوى القدرة الشرائية للمواطن في الجزائر إذ لا يمكن مقارنة القدرة الشرائية في سنة 2015 و 2016 بما بعد 2017 أين كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 4224 ليبدأ بعدها في الانخفاض والذي يصاحبه في نفس الوقت ارتفاع كبير في الأسعار مما يفسر أن هناك انخفاض كبير للقدرة الشرائية في الجزائر زيادة على ذلك فانه وحسب تصنيف البنك الدولي للدول حسب مستوى الدخل لسنة 2021 فان الجزائر تصنف في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل بينما كانت تصنف في السنوات السابقة ضمن الشريحة العليا للبلدان متوسطة الدخل وذلك لانخفاض الكبير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي أصبح 3834.40 دولار في سنة 2020 بانخفاض يقدر ب 281 دولار بالرغم من الزيادة المتواضعة في سنة 2021 أين أصبح 3913.70 دولار إلا أن ذلك لا يعبر عن أن هناك تحسن وذلك للعديد من العوامل أهمها العامل الديموغرافي الذي يوضح لنا الزيادة الكبيرة في عدد سكان الجزائر والتي وصلت إلى 43851043 نسمة سنة 2020 و44616626 نسمة سنة 2021 مما يثبت أن القدرة الشرائية في الجزائر لم تصبح في المستوى الذي كانت عليه قبل سنوات.

الجدول 05: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2010-2021

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نصيب الفرد	3918.5	3956.9	4012.4	4042.9	4112.1	4177.9	4224	4192.3	4154.2	4115.4	3834.4	3913.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الوحدة: دولار

ب. جانب سياسة الأجور المطبقة:

بالنظر إلى سياسة الأجور خاصة الأجر الأدنى في الجزائر فانه من الجوانب التي لم يطرأ عليها أي تغير واضح أو زيادات مؤخرا بالرغم من أن التطور والزيادة في الأسعار والتضخم وذلك على جميع المستويات والسلع الأساسية خاصة وهذا جانب آخر يبرر مستوى الانخفاض في القدرة الشرائية في الجزائر، الجدول

"دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي" ريان سواكر

أدناه يوضح وضعية الأجر الأدنى المضمون في الجزائر بين سنة 2010 و 2020 حيث يبين الثبات فيه من سنة 2012 إلى غاية 2019 والذي بلغ 18000 دج ليرتفع بشكل طفيف إلى مستوى 20000 دج في سنة 2020 إذ بمقارنة التغيرات على مستوى الأسعار والتذبذبات الاقتصادية التي تمر بها الجزائر فإن هذه الزيادة ضعيفة جدا ولا تقوم بالتأثير المطلوب في تحسين المستوى المعيشي خاصة لأصحاب الدخل الضعيف.

الجدول 06: التغير في الأجر الأدنى المضمون في الجزائر بين 2010-2020

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأجر الأدنى	15000	15000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	20000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات OSN الوحدة: دج من خلال ما سبق يتضح لنا أن التغير في مستوى الأجور في الجزائر لم يشهد تطور واضح يتوافق والتغيرات في الأسعار ومعدلات التضخم مما يدل على أن المستوى المعيشي في الجزائر في تناقص مستمر.

خاتمة:

لقد تناولت الدراسة تحليلا لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر بالتركيز على فترة تطبيق التمويل غير التقليدي والتي تعتبر تغير مهم لمجرى واتجاه السياسة النقدية في الجزائر وذلك لخصوصية وطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على ربع المحروقات حيث تم التطرق إلى جانب القدرة الشرائية وعلاقة انخفاضها بطبع النقود بالاستشهاد بتجربة فنزويلا خاصة وأن لها توجه كلي في اعتماد اقتصادها على أحادية المصدر والذي كان المدخل إلى تجربة الجزائر في تطبيق التمويل غير التقليدي .

حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

- إن اعتماد الجزائر على سياسة التمويل غير التقليدي كان حل لعدم الاستقرار الذي مرت به لآكن الإسراف في تطبيقها دون وضع خطة تسمح بنجاحها ومراعاة شروطها ففعل هذه السياسة النقدية غير التقليدية في الاتجاه السلبي خاصة إذا ما تم استخدام الكتلة النقدية دون مقابل إنتاجي وهذا ما أكدته فشل تجربة فنزويلا في توجيه تلك السياسة لخلق قيمة مضافة.
- تتشعب مسببات انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر نظرا للبنية الاقتصادية الهشة التي تعانيها بسبب التبعية لقطاع المحروقات كأساس لهذا الانخفاض والذي نتج عنه اختلالات بدورها أثرت هي كذلك بداية من العجز في الموازنة العامة والذي أدى إلى طبع النقود إذ لا يمكن القول أن سياسة التمويل غير التقليدي هي المسبب الوحيد بل هي جزء من مجموعة من المسببات التي أثرت على القدرة الشرائية وذلك بالموازاة مع مساهمتها كحل للآزمة التي مرت بها على المدى القصير.

"دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي" ريان سواكر

- إن التزايد المستمر في مؤشر أسعار المستهلك ومعدلات التضخم في الجزائر يؤكد انخفاض القدرة الشرائية مع الزيادة في الكتلة النقدية بعد توجه السياسة النقدية إلى التمويل غير التقليدي وهذا ما يؤدي إلى التخوف أكثر من تفاقم الوضع في ظل اقتصاد غير منتج .
- تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يبرر أن المستوى المعيشي للفرد الجزائري يسير في الاتجاه السلبي ويتآكل للزيادة التي تشهدها الأسعار والتضخم.
- بين الثبات في الأجر الأدنى المضمون الصورة التي وصل إليها المستوى المعيشي في الجزائر بالرغم من التغيرات الكبيرة والمستمرة في المؤشرات الاقتصادية والذي لا يتماشى ولا يتوافق معها.

قائمة المراجع :

1. بنك الجزائر. (2018). التقرير السنوي لبنك الجزائر .
2. بول آ سامويلسون، وويليام د نوردهاوس. (2006). الاقتصاد. (هشام عبد الله، المترجمون) عمان، الأردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع.
3. الحسين طلباوي، وعيسى دلنده. (جوان، 2017). اثر النمو الاقتصادي، معدلات التمدرس والتغطية الصحية على الولادات في الجزائر من 2000 إلى 2015. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 144.
4. حسين طيوب، وفريد بن عبيد. (2022). انعكاسات التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2010-2019. جلة اقتصاديات الأعمال والتجارة ، 84.
5. سليمان ناصر. (2020). سياسة التيسير الكمي ومدى نجا عنها في البلدان النامية بعد أزمة كوفيد-19-الجزائر أنموذجا . مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي ، 33 (03)، 125.
6. الشرق الأوسط. (01 اكتوبر، 2021). تاريخ الاسترداد 18 اكتوبر، 2022، من الشرق الأوسط : <https://bit.ly/41nOocQ>
7. صالح مفتاح. (2005). النقود والسياسة النقدية . القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
8. عادل محسن، ومحمد بركة. (2021). قراءة في بعض التجارب الدولية في التيسير الكمي: أهم النتائج والدروس . المجلة الجزائرية في للتنمية الاقتصادية ، 37.
9. فتيحة مزارشي. (2018). أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة-دراسة حالة الجزائر-. أطروحة دكتوراه ، 110. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف-01.
10. محمد هاني، أسامة بوشريط، وخطاب الهروشي. (2018, 04, 25). العجز الموازي واشكالية التمويل غير التقليدي في الجزائر دراسة تحليلية نظرية لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر في قانون المالية 2018. مداخلة في يوم دراسي . مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
11. مسعودة بن لخضر، وفوزي اينال. (2020). انعكاسات تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري. مجلة نور للدراسات الاقتصادية ، 06 (10)، 326.
12. نادية العقون. (2021). دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف الرسمي على القوة الشرائية للعملة -حالة الجزائر للفترة (1970-2019) . مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك) ، 98.
13. ناصر بوجلال، وديب كمال. (2019). التيسير الكمي كألية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة – حالة الجزائر-. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 249.
14. نبى النحاس. (17 جويلية، 2017). كيف تحول اقتصاد فنزويلا من القوة إلى حافة الانهيار. تاريخ الاسترداد 10 نوفمبر، 2022، من مباشر: <https://bit.ly/3IQQfAN>

"دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي" ريان سواكر

15. الهام ايت بن اعمر. (2021). التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية. مجلة المؤسسة ، 10 (01)، 291.
16. وكالة الأنباء الجزائرية . (11 جوان، 2020). تاريخ الاسترداد 13 نوفمبر، 2022. من وكالة الأنباء الجزائرية <https://bit.ly/3lx16ym>:
17. وليد العشي، واحمد صديقي. (2018). تجربة التيسير الكمي في الجزائر. مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، 02 (02)، 262.
18. يوسف بن ختو. (2016). العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية -حالة الجزائر- مذكرة ماجستير ، 102-103. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة ابي بكر بلقايد.
19. Anna-Louise Jackson و Curry Benjamin. (22 JANUARY, 2022). Quantitative Easing Explained. تاريخ ، من August، 2022 الاسترداد 28 forbes advisor: <https://bit.ly/3IU1bOo>